

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences
Department of Political Sciences



جامعة 8 ماي 1945 قالمة
University of 8 May 1945 GUELMA
قسم العلوم السياسية

دروس عبر الخط بعنوان:

الجغرافيا السياسية

محاضرات أُلقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس

تخصص: جذع مشترك علوم سياسية

إعداد الأستاذ: توفيق بوستي

أستاذ التعليم العالي

السنة الجامعية: 2023 – 2024

المحتويات:

ا. الإطار المنهجي والمفاهيمي لدراسة الجغرافيا السياسية

- 1- تعريف الجغرافيا السياسية
- 2- مراحل تطور دراسة الجغرافيا السياسية
- 3- مناهج دراسة الجغرافيا السياسية

ا. الدولة كوحدة تحليل في الجغرافيا السياسية

- 1- الكيان المادي - رقعة الدولة وإمتدادها الجغرافي
- 2- الكيان البشري - المقومات البشرية للوحدة السياسية
- 3- النظام السياسي وشرعية الوحدة السياسية

ا. نظريات الجغرافيا السياسية

1. نظريات الجغرافيا السياسية التقليدية
2. مدارس الجغرافيا السياسية المعاصرة

أولاً-الإطار المنهجي والمفاهيمي لدراسة الجغرافيا السياسية:

ينتمي حقل الجغرافيا السياسية إلى حقل الجغرافيا بوصفه الحقل الأم، والذي هو عبارة عن العلم الذي يدرس الظواهر الطبيعية والبشرية على الأرض، ويرجع أصل كلمة الجغرافيا إلى الأصل اليوناني **Geographica** الذي يتشكل أساساً من شقين **Geo** والذي تعني الأرض و **Graphica** والتي تعني الوصف أو الصورة، وهو ما يعني أن مفهوم الجغرافيا ينصرف إلى وصف الأرض.

كما تنقسم الجغرافيا إلى قسمين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، فالجغرافيا الطبيعية تكمن في العلم الذي يدرس الظواهر الطبيعية على سطح الأرض من حيث توزيع اليابس، الماء، التضاريس وأشكال السطح والغلاف الجوي والتغيرات المناخية والخصائص الحيوانية والنباتية، أما الجغرافيا البشرية فهي التي تتناول دراسة توزيع المجتمعات البشرية والصور الاجتماعية الناجمة عن تفاعل الإنسان مع بيئته المحلية كتوزيع السكان وأنماط العمران والسلالة العرقية، كما تدرس الجغرافيا البشرية علاقة التأثير المتبادل بين الإنسان وبيئته، وبالتالي فهي توصف بالعلم الذي يهتم بوصف وتحليل الأنماط المكانية للظاهرة البشرية على سطح الأرض.

1-تعريف الجغرافيا السياسية : تعد الجغرافيا السياسية من أهم الفروع المتخصصة في علم الجغرافيا، بحيث تهتم بدراسة العلاقة بين الجغرافيا والدولة، فضلاً عن كونها أحد فروع الجغرافيا البشرية التي تختص في دراسة علاقة الجغرافيا بالإنسان والمجتمعات البشرية، وبهذا تصبح الجغرافيا تدرس التفاعل بين الوحدات السياسية سواء كانت دولة أو نظام سياسي الذي يتفاعل بدوره مع المجتمعات البشرية المؤثرة في الأحداث السياسية في رقعة جغرافية معينة.

تعتبر الجغرافيا السياسية إحدى المنظارات لدراسة جوانب السياسة، حيث تعمل على وصف وتحليل وتفسير الأبعاد الجغرافية للظاهرة السياسية، وفي هذا الإطار يمكن حصر مجموعة من التعاريف الخاصة بهذا المجال، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

يعرف قاموس أكسفورد الجغرافيا السياسية أو التحليل الجغرافي للظاهرة السياسية بأنها: "تهتم بالتعبير الجغرافي عن الظواهر السياسية أي تحليل النتائج المترتبة عن القرارات السياسية"، كما عرفها هانس ويجرت **Hans Weigert** بأنها: "أحد فروع الجغرافيا البشرية التي تبحث في دراسة العلاقة بين الإنسان والأرض، مع التأكيد على إيضاح العلاقة بين العوامل الجغرافية والمتغيرات السياسية"، بالمقابل يعرفها ريتشارد

هارتسهورن **R. Hartshorne** بأنها: "دراسة المحيط السياسي من الناحية الجغرافية تعتمد على المسح والتحليل داخل الإطار الكارتوغرافي للدولة".

كما عرفها كوهين وروزينثال **Cohen & Rosenthal** بأنها: "تهتم بدراسة المتغيرات المكانية (الجغرافيا) في العملية السياسية"، كما عرفها **Val Kenberg** بأنها: "ذلك العلم الذي يهتم بالدول أو الوحدات السياسية التي تتميز بظروف خاصة في الإنتاج والإستهلاك والمساهمة في تحقيق متطلبات السكان"، كما يعرفها **Norman Pounds** بأنها: "العلم الذي يهتم بالدولة أو الإقليم المنظم تنظيماً سياسياً من حيث الوظيفة من خلال سعي الدولة توفير لشعبها الرفاهية والإستقلال والحرية، أما **Gressey** فيعرفها بأنها: "تطبيق المبادئ الجغرافية على مشكلات سياسية وداخلية للدولة، وهي بذلك تبحث في الحقائق المتعلقة بالموقع والمساحة والحدود السياسية ومدى التماسك والتجانس الداخلي للدولة".

من خلال التعريفات السابقة يتضح تركيز الجغرافيا السياسية على العلاقة التفاعلية بين مساحة الأرض التي تحتلها الدولة والجماعة البشرية التي تعيش عليها والنظم السياسية التي تنظم بها الوحدات السياسية شؤونها الداخلية وسياساتها الخارجية وما يترتب عن ذلك من قرارات وإستراتيجيات، لذلك فالجغرافيا السياسية تمثل بنية من ثلاث مستويات: دراسة الدولة في المركز، دراسة العلاقات المحلية من أسفل، ودراسة العلاقات الخارجية من الأعلى أو الجيوبوليتيك.

2-مراحل تطور دراسة الجغرافيا السياسية :

مرت دراسة الجغرافيا السياسية بعدة مراحل يمكن إجمالها فيما يلي:

1-مرحلة الحتمية الجغرافية :

إرتبط تطور الجغرافيا السياسية بمختلف المراحل التاريخية التي عرفت نشوء الدولة، حيث إهتم الفلاسفة منذ القدم بتفسير علاقة البيئة الجغرافية بالظواهر السياسية والسلوك السياسي والبشري داخل الوحدات السياسية القديمة، ولعل من أبرز هؤلاء الفلاسفة الذين إشتهروا في هذا المجال نجد:

1-أرسطو :

ربط الفيلسوف اليوناني "أرسطو" تأثير السلوك البشري بالبيئة الطبيعية، بحيث إعتبر أن الذكاء وكل المهارات التي يمتلكها البشر والنشاط الذي يقومون به على علاقة وطيدة بنوع المناخ السائد، أما بالنسبة للدولة فقد إعتبر "أرسطو" أن طبيعة الإقليم وخصائصه الجغرافية قد تجعل منه مركزاً سياسياً مؤثراً في الوحدات

السياسية الأخرى، ولهذا إعتبر أن الجبال المحاطة بأثينا كانت دوما بمثابة حصنا منيعا من الغزوات الخارجية، ولذلك دعا بأن تكون أثينا عاصمة روما، إضافة إلى إقراره بأهمية توفر واجهة بحرية تسمح للدولة بممارسة نفوذها عن طريق سيطرتها على التجارة الخارجية.

كما قدم أرسطو في كتابه السياسة نموذجا مثاليا للدولة المثالية التي يمكن أن تحقق مصالح السكان، من خلال عنصرين هما: السكان وطبيعة المنطقة مناخيا وإقتصاديا وأثر ذلك على قوة أو ضعف الدولة، كما ناقش أرسطو فكرة الحجم المثالي للسكان في الدولة، الذي يعتبره بأنه يجب أن يكون متوسطا وفق معايير أن يتمكن الناحيون من معرفة منتخبهم وأن يتاح لهم الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية في الدولة بحسب حجمهم، كما إهتم أرسطو بالموقع الجغرافي للعاصمة وضرورة أن يكون لها موقع حصين.

كما إحتوت أفكار أرسطو بعض الأفكار التي تتسم بالحتمية والتي لم يؤكدھا التاريخ البشرية بالضرورة كأن سكان المناطق الباردة على غرار شمال أوروبا يتسمون بالحيوية ولكنهم قليلو المهارة والذكاء، لذا لا يملكون حكم الآخرين، وأن سكان المناطق الحارة كأسيا يتسمون بالذكاء والمهارة لكنهم قليلو النشاط بما يجعلهم خادمين للسادة ويكون منهم الخدم والعبيد.

2- أفلاطون :

إهتم أفلاطون في نفس المرحلة التاريخية ببعض الموضوعات التي ترتبط بالجغرافيا السياسية، حيث كان يرى بأن الخصائص الجغرافية قد سمحت لأثينا بأن تكون الوحدة السياسية المناسبة لتجمع السكان، كما أعتبر هذا الفيلسوف أن نشأة الدولة ووحدها تتحقق من خلال ترابط سكانها وتجمعهم، ويلاحظ في هذه المرحلة التاريخية سيطرة الحتم الجغرافي على الأفكار الجغرافية للفلاسفة الإغريق، حيث إرتبط تفسير ظواهر الجغرافيا السياسية بالظواهر الطبيعية.

3- سترابو :

درس سترابو في كتابه الجغرافيا شروط نجاح الدول الكبيرة ومحاولة تطبيق ذلك على الإمبراطورية الرومانية، حيث خلص إلى أنه لكي تقوم الإمبراطورية بوظائفها بنجاح يجب أن تتوفر لديها حكومة مركزية قوية وحكم موحد قوي، ورأى أن الجزء المسكون من العالم يتكون من ثلاث كتل قارية تتمثل في أوروبا وليبيا وأسيا وأن أندرع المحيط وخليجانه وبحاره تشكل هذه القارات وأن أوروبا هي أكثر القارات الثلاث الملائمة للنمو

والإزدهار الفكري والإجتماعي، إذ يعتبر بأن القوى العالمية مركزة في الأقاليم القارية الكبيرة وليس الهوامش البحرية وأن أوروبا هي مركز هذه القوى.

4- ابن خلدون :

إستمر الحتم الجغرافي إلى غاية ظهور "ابن خلدون" الذي إعتبره الأوروبيون مؤسس الجغرافيا السياسية، خاصة لما أقر في كتابه الشهير "المقدمة" بعلاقة البيئة الجغرافية في نشأة الدولة وأثر السلالة البشرية في تلك النشأة، فضلا عن تركيزه على أثر المناخ في سلوك المجتمعات البشرية وتطورها وبناء حضارتها.

عصر النهضة:

تم الإهتمام في هذه المرحلة على علاقة الإنسان بالبيئة عند كل المفكرين الفرنسيين على غرار جون بودان (1530-1569) ومونتسكيو (1689-1755)، حيث أقر بودان في كتابه "الكتب الستة عن الجمهورية" أقر "بودان" بتأثير جغرافية الدولة وخصائصها الطبوغرافية والمناخية على تحديد ملامح الشخصية القومية للدولة، كما إعتبر بأن الظروف المناخية للدولة هي التي تحدد شخصيتها القومية فطبيعة الإنسان وشخصيته ومزاجه ورغباته ومهاراته وطبيعة النظام السياسي تعكس مدى إرتباط الإنسان بالأرض.

كما إعتبر مونتسكيو بوجود علاقة سببية وثيقة بين المناخ والحرية أو الإستبداد السياسي، وإقترح نموذجا سياسيا حتميا يعتبر فيه بأن الديمقراطية والحرية تزداد بالبعد عن خط الإستواء كنتيجة طبيعية لإنخفاض درجة الحرارة بالبعد عنه، وعليه حسبه تقترن المناخات الدافئة عنده بالحكم الإستبدادي (إفريقيا، آسيا، أمريكا) بينما ترتبط المناخات المعتدلة (أوروبا) بالديمقراطية.

2- مرحلة هيمنة الفكر الجيوبوليتيكي (من منتصف القرن 19 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية) :

برزت الجغرافيا السياسية على يد المنظر الألماني "راتزل" الذي إعتبر المؤسس الحقيقي لهذا المجال من خلال جعل حقل الجغرافيا السياسية كحقل مستقل بذاته في أواخر القرن التاسع عشر، خاصة لما إنتقل إلى دراسة الأساس الجغرافي للدولة معتبرا في كتابه الشهير " الجغرافيا السياسية " العوامل الجغرافية بمثابة المحرك الرئيسي لنمو الدولة، وأن الحدود قابلة للنمو، وهو ما مهد لبروز نظرية المجال الحيوي، ويعد " راتزل" أول من درس علاقات المكان والموقع دراسة أصولية للدول المختلفة.

وقد كانت هذه الأفكار بداية لظهور الفكر الجيوبولتيكي في ألمانيا التي جسدها المفكر "هاوسهوفر"، بحيث تطورت مفاهيم الجغرافيا السياسية عند الألمان إلى دراسة علاقة الأرض ذات المغزى السياسي بالإطار الجيوبولتيكي الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية، وهكذا إرتبطت الجغرافيا السياسية بالفكر الجيوبولتيكي الذي أصبح يهتم بدراسة الدولة من الناحية السياسية في إطار ديناميكي على أساس أن الوحدات السياسية أصبحت كائن حي ينمو ويتطور بواسطة التوسع عبر المجال الحيوي.

وكذا أعمال فريديريك راتزل التي كانت قائمة على التبرير الفكري لتوسيع أراضي ألمانيا صغيرة الحجم نسبيا، وأصل تلك الأفكار كانت مستمدة عن النظرية الداروينية في العلوم البيولوجية واسعة التأثير في تلك الفترة، فشبه راتزل الدولة بالكائن الحي حيث أوضح أنها إما تنمو وتتطور أو تموت وتضمحل لأنها لا تستطيع أن تبقى ساكنة وهي كائن حي في الطبيعة تعيش في صراع دائم للحصول على مساحات أكبر لتكفل لنفسها بالبقاء والحياة، وهذا ما أصبح يعرف بفكرة المجال الحيوي للكائن الحي.

3-دراسة الوحدات السياسية (ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية) :

حاول هارتسهورن وغيره من الباحثين تخلص الجغرافيا السياسية من التوظيف السياسي في محاولة لإرجاعها إلى مسارها العلمي، حيث أن إقتران الجغرافيا السياسية بدراسة أسباب القوة السياسية وشروط التوسع المساحي للدول أفقد الجغرافيا السياسية روحها العلمية، بحيث أصبح ينظر إليها على أنها مرتبطة بالنازية وفكرة الإعتداء والحرب على الغير، وفي محاولة التخلص من المضمون الجيوبولتيكي للجغرافيا السياسية.

إننقد نورمان باوندز مفهوم الدولة ككائن حي واعي وذو سلوك، إذ يعتبر الدولة بإمكانها أن تكون لها سياسة يمكن تطبيقها بواسطة صناع القرار ولا تستطيع أن تموت أو تولد أو تتدهور إلا من خلال القرارات التي يملئها صناع القرار فيها، لذلك فالدولة ليست مؤهلة للمنافسة على المساحة أو الموارد، كما هو حال الكائنات الحية.

وقد ظل هذا الفكر مسيطرا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، التي سمحت ببروز تطور هائل في الجغرافيا السياسية، حيث ظهرت في الخمسينات كتابات جديدة في هذا المجال، حيث ركزت على دراسة الوحدات السياسية، ولعل من أبرز أعلام هذه المرحلة نجد "هارتس هورن" الذي ساهم في وضع إطار نظري للجغرافيا السياسية، معتمدا على المنهج الوظيفي، بحيث يرى أن هذا المجال هو من صميم دراسة الدولة، ليشمل هذا المنهج وصفا تحليليا لعناصر الدولة ووظائفها.

وفي أعقاب السبعينات، التي برزت فيها تعدد الوحدات السياسية وتشابك تفاعلاتها وظهور ملامح العالمية والتكتلات الاقتصادية، بحيث أصبح العالم يشكل وحدة جغرافية سياسية واحدة، شهدت الجغرافيا السياسية تطورا هائلا، إذ برزت كتابات عبرت عن تحولات تلك المرحلة، فظهرت كتابات "جوتمان" الذي ركز على دراسة الحركة والإكولوجيا في الجغرافيا السياسية، فالحركة تشمل وسائل النقل والاتصالات وانتقال الأشخاص والسلع والأفكار، أما الإكولوجيا فتتضمن القوة المضادة للحركة التي تمثل قيم الماضي ووجهات النظر الاجتماعية.

وبتركيز "جوتمان" على هذين الفكرتين في دراسة الجغرافيا السياسية فقد أصبح هذا المجال يراعي التحولات العالمية على كافة المستويات بما فيها الجانب الاقتصادي الذي قلص من أهمية الحدود السياسية والتوجه نحو التكتلات الجهوية، وبذلك أرتبطت الجغرافيا السياسية بمفاهيم جديدة ولعل من أبرز هذه المفاهيم مفهوم الجيو إقتصاد والجيو أمن والجيو ثقافي، من ثم أصبح موضوع الجغرافيا السياسية لا يتوقف على دراسة الدولة والحدود السياسية فحسب، بل إمتد إلى دراسة مستويات جديدة للسلطة تنافس الدولة كالأقاليم فوق القومية متمثلة في المنظمات الدولية الحكومية والتكتلات الإقليمية والجهوية.

3-مناهج البحث في الجغرافيا السياسية :

تتعدد مناهج البحث المستخدمة في الجغرافية السياسية، ويتوقف ذلك على موضوع الدراسة هل هي دراسة للدولة أم مشكلة سياسية دولية أو محلية، أم دراسة للحدود السياسية، أم دراسة أصولية للأقليات في العالم وغيرها من الموضوعات التي تعد ميادين لباحث الجغرافية السياسية.

وعليه يوجد في دراسة الجغرافية السياسية إتجاهان الأول: يعتمد في الدراسات الأصولية التي تبحث في مفاهيم وأسس الجغرافية السياسية وطرق البحث فيها وأهدافها حتى يمكن وضع قواعد خاصة بهذا العلم لتطبيقها بعد ذلك على دراسة الوحدات السياسية.

أما الإتجاه الثاني فيعتمد في البدء في الدراسات الإقليمية أي بدراسة الوحدات السياسية مباشرة من الوجهة السياسية، ويعتمد أصحاب هذا الإتجاه في البدء بدراسة الوحدات السياسية حتى يمكن في النهاية وضع مفاهيم وقواعد عامة وأهداف لهذا العلم، ثم تطبيق هذه الأسس بعد ذلك في الدراسات الإقليمية ويدافع هذا الفريق عن هذا الإتجاه بالإشارة إلى أن البدء في الدراسات الأصولية أدى إلى وضع قواعد للجغرافية السياسية ليس لها معنى في الواقع ولا تنطبق عليه.

1-المنهج التاريخي : يركز المنهج التاريخي على الماضي من أجل تحليل الأحداث السياسية الحاضرة والبحث عن جذور المشاكل (ذات الطبيعة الجغرافية) التي تنتاب الحاضر، إنه يحاول تحقيق درجة من درجات الإلتقاء بين نتائج الدراسات الجغرافية والدراسات التاريخية، ومن ثم يكون هذا الإلتقاء محور الإنطلاق في البحث والدراسة.

يستند هذا المنهج على الأحداث التاريخية، من أجل تحليل أعمق لمشكلات الماضي وربطها بالمشكلات المعاصرة، بحيث يهتم باحث الجغرافيا السياسية المستخدم للمنهج التاريخي بنمو الدولة على ضوء الظروف التاريخية التي حدثت على مستوى مناطق جغرافية معينة وتطور رسم حدودها السياسي والجذور التاريخية لإحدى المشكلات التي تواجهها.

ويتناول هذا المنهج بالتحليل والدراسة نشأة الوحدات السياسية (الدول) ونموها والأساليب التي إعتمدت عليها في جذب أو ضم أقاليم جديدة وصولاً إلى حدودها الراهنة منظوراً عليها ككائن حي ينمو وينكمش، وتحدث هذه الدراسة على ضوء الظروف الطبيعية أي نوع القيود والفرص التي تمنحها أو تحجبها الطبيعة (جبال، أنهار، مناخ، تضاريس،...) وكذا الظروف الحضارية (الإستعمار، الثورات،...) التي ساهمت في إستمرار أو توقف الدول عن النمو.

2-المنهج الإقليمي :

يستخدم دارس الجغرافيا السياسية هذا المنهج عند قيامه بتحليل الدولة بالتركيز على تركيبها ومقوماتها الطبيعية والإقتصادية والبشرية وطبيعة حدودها السياسية وتفاعلاتها الإقليمية والعالمية مما يضيفي على هذه الدراسة طابعا سياسيا، وذلك بتناول التاريخ السياسي للدولة وتقسيماتها الإدارية ومشكلاتها وتحليل حدودها السياسية وعلاقاتها مع الدول الأخرى، وهو بذلك يشبه الجغرافية الإقليمية، فإن الدولة تعد إقليما سياسيا واضح الحدود.

وقد إتبع بومان Bowman هذا المنهج في كتابه **The new world** وتبعه الكثيرون ويبررون إتباعهم لهذا النهج بأن دراسة الدولة تحتاج إلى معلومات جغرافية كثيرة وهذا ما يوفره هذا المنهج، ولذلك فإن من يسلك هذا المنهج يقوم بعرض معلومات كثيرة بعضها له علاقة بموضوع الدراسة، والبعض الآخر ليست له صلة به.

ويعيب هذا المنهج كم المعلومات الكبير الذي يخشى معه على الباحث أن ينتهي به الأمر إلى وصف مجموعة من الدول وصفا إقليميا، والجغرافيا السياسية بهذا الشكل لن تكون لها شخصيتها المميزة، فعلى الباحث الجغرافي في هذا المجال أن يستفيد من هذا المنهج في إبراز المشكلة موضوع دراسته بتحليل المعلومات والبيانات المختلفة بطريقة "الجغرافي الإقليمي" الذي يختار ما يريده من الدراسة الإقليمية التي تقيد في فهم طبيعة المشكلة وأسبابها الجغرافية.

3- منهج النظم العالمية :

يتعلق هذا التحليل بالكيفية التي نتصور بها التحولات الاجتماعية على المستوى العالمي، لقد درج الباحثون على الخلط بين مصطلح المجتمع ومصطلح البلدان وبذلك خرجوا نتائج عن بعض المجتمعات ثم طبقوها على بعض البلدان، ومن ثم نتحدث عن بعض المجتمعات مثل المجتمع الفرنسي، المجتمع الأمريكي، ... ولما كان هناك أكثر من مائتي دولة في عالم اليوم، فإن هذا يعني أنه يتوجب على دارسي التغير الاجتماعي أن يتعاملوا مع ما يقارب على الأقل مائتي مجتمع، وهذا أثر مقبول في العلوم الاجتماعية التقليدية، ويمكن أن نسميه فرضية "تعددية المجتمعات" إلا أن "منهج النظم العالمية" والتحليلي يرفض تماما هذه النظرة بوصفها نقطة إنطلاق تقودنا إلى تفهم حقيقي لعالمنا المعاصر.

ويقوم هذا المنهج بتحليل أبعاد المنظومة التاريخية وديناميات الإقتصاد العالمي، والبنية المكانية للإقتصاد العالمي، والنطاق الجغرافي للنظام، والقوة السياسية في الإقتصاد العالمي، وطبيعة القوة (الأفراد - المؤسسات - الطبقات - الشعوب).

4- المنهج المورفولوجي :

يركز هذا المنهج على دراسة الوحدات السياسية من حيث نظمها السياسية، وذلك بدراسة التنظيمات التي تعود إلى الإتفاق والتعاون سواء على المستوى الداخلي ممثلا في الأقاليم الإدارية للدولة أو الإقليمي ممثلا في التكتل الإقليمي أو العالمي ممثلا في المنظمات الدولية، وبذلك فإن هذا المنهج يتناول وصف وتفسير العلاقات الداخلية والخارجية للدولة في ضوء الجغرافية، كما يتناول دراسة الخصائص المورفولوجية (الشكل، والموقع والحدود السياسية)، ودراسة قلب الدولة والعاصمة والأقسام الإدارية والسكان والموارد الإقتصادية للدولة

وبذلك فهو يقوم على دراسة الوحدة السياسية كحيز مساحي على خريطة العالم السياسية، كما يهتم بدراسة النظام السياسي للدولة والعناصر التي تجسد واقعا وجود الدولة، متمثلة في شكل الدولة

ويرى البعض أن هذا المنهج ليس معقدا كغيره من المناهج الخاصة بالجغرافيا السياسية فعند دراسة قلب الدولة تبعا لهذا النهج فإن الأمر يحتاج إلى تحديد موقعه وموضعه وشكله وإمتهاده، كما يعتبر آخرين بأن اعتماد هذا المنهج يؤدي إلى الايمان بالحنم البئى.

5-المنهج الوظيفي :

يركز المنهج الوظيفي على دراسة الوظيفة التي تؤديها الدولة أو الأقسام الإدارية التي تضمنها، فتتناول الدراسة تحليل الوظائف التي تقوم بها الدولة كحماية الوطن من أي عدوان خارجي، وتماذك أجزائه والعمل على ترابط السكان إجتماعيا وثقافيا وإقتصاديا، وتثبيت كيان الدولة في إطار المنطقة التي تشغلها.

وتبعا لهذا المنهج فإن الدراسة تحدد عناصر قوة الطرد المركزية التي تؤدي إلى عدم ترابط أجزاء الدولة كالحواجز الطبيعية من جبال وغباب وصحاري أو الجوانب البشرية كتحلل السكان أو ندرتهم في بعض المناطق أو إختلاف العقيدة أو الجنس أو اللغة أو وجود أقبليات غير راضية عن وضعها تفضل بين أجزاء الدولة مع الأمة، والمعاهدات التي تحقق للدولة العيش في سلام داخل حدودها السياسية.

كما يهدف إلى دراسة الدولة من حيث علاقاتها الداخلية والخارجية، وكيف يمكن للدولة أن تحافظ على كيانها الداخلي في ظل منظومة مجتمع دولي متكامل، وأثر العوامل الجغرافية كالمناخ، والتضاريس، والقوميات المتعددة أو جماعات الشعوب على الأنشطة السياسية للدولة، وكذلك أثر المظاهر السياسية بدورها على العوامل غير السياسية كأنماط الإستقرار وإستخدام الموارد وتطور شبكات النقل والإتصال، ونمو الخدمات والمرافق وغيرها، كما يدرس قدرة الدولة على التكيف والبقاء والنمو في ظل الظروف الأوضاع الخارجية حولها، ومشكلاته الإقليمية مع الدولة المجاورة.

6-المنهج التحليلي :

إن تحليل القوى السياسية هو منهج يستخدمه الجغرافيين وغير الجغرافيين من دارسي الموضوع السياسي، بل إن بعضهم يعتبر الجغرافيا واحدا من مصادر القوى في العلاقات الدولية، حيث يقسم هذا المنهج القوى داخل الدولة إلى خمس مكونات هي الجغرافيا والإقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش، ويحدد هذا المنهج أصحاب هذا التقسيم المكون الجغرافي بأنه يشتمل على:

-الموقع

-الحجم

-الشكل الذي تتخذه مساحة الدولة

-مدى ما تقدمه المشتملات الثلاث السابقة من بعد أو قرب عزلة أو إتصالا بالمجتمع الدولي

- درجة خصب التربة ونسبة الصالح منها للزراعة وللنتاج الزراعي

-تأثير المناخ على الإنتاج الزراعي العام وعلى صلابة وطاقة الناس

-إحتياطي الموارد الطبيعية في الدولة

يهتم هذا المنهج بالدراسة التحليلية لمكونات الدولة وإظهار نقاط القوة ومكامن الضعف فيها، وإيضاح طبيعة العلاقات التي تربط أجزاءها من جهة والتي تربطها بالدول المجاورة والأخرى البعيدة من جهة أخرى، ويعد هذا المنهج من المناهج المعتمدة في دراسة العلاقات الدولية، وقد كان هو المنهج الرئيسي المستخدم في الجغرافيا السياسية الألمانية بما أدى إلى تطورها إلى نحو الجيوبوليتيك.

ثالثاً-علاقة الجغرافيا السياسية بالعلوم الإجتماعية الأخرى:

يهتم علم الجغرافيا السياسية بمعالجة الوجه السياسي والجغرافي للعالم أجمع، إذ يعتبر هذا المجال هو الجزء الأكثر تعقيداً في العالم نظراً للتجزئة الواضحة المعالم فوق سطح الأرض وتقسيمها إلى عدد من الوحدات السياسية، ويكمن التفاوت فيما بينها من حيث الحجم المساحي والسكاني، كما تركز الجغرافيا السياسية على النشاط السياسي للإنسان في إطار بيئته الطبيعية وتفاعله معها لذلك فهي تعتمد على الكثير من العلوم.

1-علاقة الجغرافيا السياسية بعلم السياسة :

يشترك كل من علم السياسة وعلم الجغرافيا السياسية بدراسة الدولة غير أن علم السياسة يركز على سيادة وسياسة الدولة، بينما تركز علم الجغرافيا السياسية على دراسة القوة والعلاقات المكانية للدولة

التاريخ:

التاريخ كدراسة تتابعية لجميع العصور يجب أن يدخل بقوة في أي سياق تتابعي في الجغرافية بشكل عام والجغرافية السياسية بشكل خاص، وذلك لأنه يتعين على الجغرافيين السياسيين أن يستشهدوا بصفحات التاريخ وأمثلته في صياغة المبادئ ووضع الأسس لتفسير المشكلات الجارية وتحليلها

العلاقات الدولية:

إن ميدان العلاقات الدولية ونتائجها لا بد أن تستخدم من قبل الجغرافي السياسي لأنه يستحيل على المرء خضم أن يبحث في العلاقات التي تربط بين دولتين أو أن يناقش سياسة الدولة دون أن يجد نفسه غارقاً في هذا العلم الواسع، بل إن كثيراً من النظريات المستعملة التي تنطوي عليها العلاقات الدولية تكون هي الأخرى جزءاً هاماً من الجغرافية السياسية

الديموغرافيا:

بما أن الديموغرافيا تهتم بدراسة السكان دراسة علمية من حيث العوامل المؤثرة عليهم وحركتهم ونموهم وتركيبهم وأن جغرافية السكان تشتت مع الديموغرافيا بمعلومات هامة عن عنصر مهم من عناصر الدولة السكان، إذ لا بد لأي تفهم صحيح للدولة ومشكلاتها أن يضع في الاعتبار الإحصاءات الحيوية وتركيب السكان ونموهم لكي تكون الفكرة وافية عنهم ولكي تكون التحليلات العلمية والنتائج مستندة إلى حقائق دقيقة

فروع الجغرافية الأخرى:

تمتد الجغرافية بجميع تخصصاتها الطبيعية والبشرية والجغرافية السياسية بالمعلومات اللازمة عن المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية للدولة وكذلك توضح لها العلاقة بين الار والسكان، ويدخل في هذا تحديد علاقتها بغيرها وهذا يعود إلى سبب بسيط متمثل في أن الجغرافية السياسية تدرس الدولة من حيث إنها وحدة سياسية تنتمي إلى نظام سياسي وإقتصادي وإجتماعي خاص بها ولها علاقات معينة داخلية وخارجية

ثانياً-الدولة كوحدة تحليل في دراسة الجغرافيا السياسية:

الدولة هي موضوع الجغرافيا السياسية الرئيسي فهي الوحدة الأساسية في النمط السياسي العالمي، فهي الموضوع المعرف بالجغرافيا السياسية، والتي استطاعت أن تتأسس كفرع مستقل للدراسة بعدما أكد الألمانى فريديريك راتزل أن مساحة الرقعة الجغرافية التي تشغلها الدولة هي أحسن معيار يمكن يستدل منه على أهميتها وقوتها وأن كل وحدة سياسية تعتبر نموذجاً ونمطاً له نطاق محدد.

غير أن الوحدات السياسية وعلى الرغم من إختلاف أشكالها وأنواعها تتفق من حيث ثلاث خصائص مشتركة كما يلي:

- 1- وجود كيان مادي للوحدة السياسية، يتمثل في خصائص مناخية وموارد طبيعية وهذه المساحة هي التي تقرر الحدود السياسية للدولة، وهو ما يجعل حكومة المنفى ألا تشكل موضوعا للجغرافيا السياسية
- 2- إرتباط الوحدة السياسية بوجود كيان بشري أي وجود سكان يعيشون على أرضها ويدينون بالولاء لسلطتها ويحتمون بسيادتها ويستغلون ثرواتها لأجل البقاء والتطور
- 3- وجود سلطة سياسية تكفل سيادة الدولة وتنظم حركة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخليا، وتكون مسؤولة عن العلاقات مع الوحدات السياسية الأخرى خارجيا.

بالمقابل، فإن لكل دولة مظاهرها المنفردة غير المتكررة في الموضوعات التالية:

- 1- الموقع وعلاقات العمل تميز كل دولة عن غيرها بظروف وعلاقات مختلفة
 - 2- المظاهر الطبيعية لأرض كل دولة متغايرة عن غيرها
 - 3- إختلاف المساحة المسكونة والمستغلة داخل كل دولة تترتب عليه نتائج خاصة في كل دولة
 - 4- إختلاف علاقات كل دولة بالوحدات السياسية الأخرى على المستوى الإقليمي والعالمي
- كما أن وهذا التفرد الوظيفي لكل دولة على حدة لا يلغي أن كافة الدول يجب أن تمتلك خمسة عناصر أساسية لقيامها وإستمرارها، وهذه العناصر تتمثل في:

- 1- مساحة من الأرض تحدها حدود متعارف عليها (أو متنازع عليها)
- 2- نظام حكم إداري كفء لضمان سيادة الدولة على سطحها — الأرضي والمائي والجوي
- 3- شعب مقيم بصفة دائمة (بغض النظر عن الهجرة من أو إلى الدولة)
- 4- بناء إقتصادي أيا كان شكله
- 5- نظام من النقل وخطوط للحركة داخل أراضي الدولة

ولا شك أن الدول تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا في درجة امتلاكها لعنصر أو أكثر من العناصر الخمسة السابقة، فهناك دول ذات مساحات عملاقة على رأسها الاتحاد السوفيتي، ودول ذات أعداد سكانية هائلة على رأسها الصين، ودول ذات موارد قوية ومتعددة كالولايات المتحدة، ودول ذات بناء اقتصادي متكامل، وأخرى تعتمد على نوع أو آخر من مصادر الثروة، وأخيرا دول ذات شبكة نقل كثيفة، وأخرى تفتقر إلى خطوط الحركة الأساسية.

1-الكيان المادي : رقعة الدولة وإمتدادها الجغرافي

إن الدولة منظورا لها بعين الجغرافيا السياسية تبدو كظاهرة مساحية مادية بالأساس، فلا يمكن تصور وجود دولة دون أرض كجمهورية أفلاطون الفاضلة ولا يختزل مفهوم الأرض هنا في الحيز أو الإمتداد المساحي الذي يعطيها حدود مميزة تفصل أرضها عن الأراضي الأخرى، بل هي تعني أيضا الملامح الطبيعية لهذا الحيز والتي تتسع لنتضمن موقع الدولة وحجمها وشكلها إضافة على طبيعة المناخ وشكل وسطح الأرض والتربة والنبات وخصائص الموارد المائية والمواد الخام والطاقة.

أ-الموقع: يعد الموقع من العوامل المؤثرة على نشاط الدولة، وعلى إتجاهات سكانها وسلوكها السياسي، ويقصد بموقع الدولة تحديد مكانها بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض وهو ما يعرف بالموقع الفلكي وموقعها بالنسبة لليابس والماء وبالنسبة للدول المجاورة.

وتركز دراسة الموقع على عدة إعتبارات أهمها: الموقع الفلكي، موقع الدولة وفقا لتوزيع اليابس والماء والموقع بالنسبة للدول الأخرى والموقع الإستراتيجي

أ-أ-الموقع الفلكي:

يُحدد موقع الدولة الفلكي موقع الوحدة السياسية على الكرة الأرضية وفقا لدوائر العرض وخطوط الطول، وهو ما يوضح بذلك طبيعة الخصائص المناخية للإقليم المختلفة على سطح الأرض، وتحديد موقع الدولة بالنسبة للدوائر أهم من الموقع بالنسبة لخطوط الطول وذلك لأن دائرة العرض هي التي تؤثر في المناخ وبالتالي في تباين النشاط البشري على سطح الأرض وفي النشاط السياسي ثم في أهمية الدولة سياسيا.

يعتبر المناخ من العوامل الطبيعية ذات التأثير على قوة الدولة من حيث تحديد الخصائص العامة لطبيعة ونوع الإنتاج الزراعي وموارد الغابات وشبكة النقل، وهو بذلك يؤثر على تأثيرا واضحا على الهيكل الإقتصادي للدولة، فلو نظرنا إلى الدول الكبرى لوجدنا أنها تتمتع بالموقع مثالي بالنسبة لدوائر العرض، فجميعها يقع

في العروض المعتدلة، هذه العروض التي تساعد على التقدم والنشاط ولذلك نجد الدول الكبرى كدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تمتاز بتقدم إقتصادي وسياسي ملموس.

أ-ب-الموقع البحري والموقع القاري:

إمتلاك الدول على واجهة بحرية واحدة أو أكثر له تأثير على شكل نموذجها الإقتصادي ونوع توجهها السياسي، كما أن موقع الدول المغلق (دولة حبيسة) التي لا تمتلك منافذ بحرية يوفر لها ميزة للخطوط الداخلية في حالة الحرب، فإمتلاكها لشبكة قوية من الإتصالات ونظام متطور من المخابرات وجيوش قوية يوفر لها حرية لحركة جيوشها مما يحقق لها ميزات يصعب إختراقها، غير أن أكثر عيوب الموقع القاري هو أنه دولة تحتل موقعا منعزلا بالنسبة للتجارة العالمية، فهي معزولة عن الإتصال المباشر بدول العالم، إلا تلك الدول التي تشاركها الحدود، وهذا ما يفسر محدودية أهمية الدول الحبيسة أو الدول المطلة على منافذ بحرية محدودة الأهمية والتي غالبا ما كانت تحاول الحصول على منافذ بحرية.

ولعلاقة اليابس والماء دور آخر في أهمية الموقع فالمناطق الجزرية والساحلية أقل قارية في مناخاتها من المناطق الداخلية وأكثر قربا من مواصلات بحرية مما يشجع النشاط البحري التجاري، لذلك فالكثير من دول العالم كانت تتصارع من أجل وتحارب من أجل الحصول على واجهة بحرية حتى ولو كانت ضيقة مثل بولندا(1918-1939) أو الأردن، فالواجهة البحرية هي تعطي إستثمارا مستمرا لإقتصاديات الدولة مواصلات قومية حتى ساحل البحر، وربما مواصلات بحرية قومية أيضا وكلاهما يقلل كثيرا من نفقات النقل ورسوم الجمارك أو الأرصفة البحرية في حالة الدول غير البحرية.

كما أن الموقع البحري يؤثر على سكان دوله فهم في الغالب أصحاب أفق متسع ومنفتح على الآخر، ما مكنهم عبر التاريخ من بناء حضارات راقية وعريقة وموطنا لتلاقي الثقافات المختلفة، وتتفاوت الدول من حيث مدى إطلالتها البحرية فهناك الدول الجزرية التي لا تشترك في حدود قارية مع أية دول أخرى كاليابان وبريطانيا والبحرين، ودول تطل على ثلاث واجهات بحرية كتركيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى ذات واجهتين كجنوب إفريقيا ومصر والمكسيك ودول بواجهة بحرية واحدة كالجزائر وبلجيكا والبرازيل.

أ-ج-الموقع بالنسبة للدول الأخرى:

تُعتبر علاقات الدول المكانية المتجاورة عبر خطوط الحدود من أهم ما يحويه الموقع، فالحدود تثير دائما مشكلات الدفاع والهجوم والمراكز الإستراتيجية والعلاقات الإقتصادية بين الجيران، ومن ثم الحدود دائمة

التغيير مع نمو سيادة الدولة أو ضياعها، فمثلا دولة بولندا وفرنسا وألمانيا تغيرت حدودهم كثيرا، كما أنه إذا كانت الدولة تجاور دولا أخرى تعادلها في القوة أو تقل عنها أو ترتبط معها بعلاقات ود وحسن جوار فإن ذلك يعني التقليل من الإنفاق العسكري من أجل حماية حدودها.

بالمقابل فإن لطول الحدود وكثرة الجيران أن يكون عاملا مساعدا على تنويع النشاط التجاري والتبادل متعدد الأطراف لدولة ما، خاصة إذا ما كان التعاون وحسن الجوار سمة سائدة في هذه العلاقات، فيما قد يكون هذا العامل أحد أسباب تهديد امن واستقرار الدولة إذا كان الصراع هو سمة تلك العلاقة.

ويمكن هنا التمييز بين دول ليس لها حدود مع الجيران كالدول الجزرية ودول تحدها دولة واحدة كالبرتغال والنرويج وكندا وقطر، ودول تحدها دولتان كإسبانيا وهولندا واليمن وعمان ودول لها أكثر من دولتان كالجزائر والسودان..

الموقع الإستراتيجي:

يضيف الموقع الإستراتيجي للدولة مزايا سياسية وإقتصادية وعسكرية حيث تبرز جغرافيا الأهمية الاستراتيجية في المضائق التي تقع على الطرق التجارية الهامة كمضيق جبل طارق ومضيق البوسفور والدرنيل ومضيق باب المندب، كما تملك القنوات الملاحية أهمية إستراتيجية في الربط بين البحار والمحيطات بما تقدمه من إختصار في الوقت والتكاليف كقناة السويس وقناة بنما التي تربط بين شمال المحيط الأطلسي وشمال المحيط الهادئ.

غير أن قيمة المواقع الإستراتيجية ترتبط بـ:

- التقدم في تكنولوجيا النقل والمواصلات وما ينتج عنه من قطع لمسافات طويلة في وقت قصير
- التغيير في توزيع مراكز القوى السياسية عالميا، وما يلحقه من تغييرات في ثقل بعض المناطق سواء بأن يزيد أو ينقص

-طبيعة إدراك صانع القرار لأهمية بعض المواقع النسبية الخاصة بمصالح دولهم في فترة زمنية معينة

المساحة:

تنشأ كل دولة على كيان مادي يتضمن مساحة معينة من الأرض تكون بمثابة النواة التي تتأصل فيها الرغبة في خلق الوحدة السياسية، حيث تعتبر نظريات الجغرافيا السياسية التقليدية بأن كبر حجم مساحة الدولة

يحقق مزايا إستراتيجية من حيث إستيعاب عدد سكان أكبر وموارد طبيعية أكبر، وهما عاملين أساسيين للتطور السياسي والإقتصادي للدولة، كما قد يكون لكبر المساحة أثر في تحقيق الأمن والدفاع فهي تزيد من فرص الدول في الثبات والمقاومة في مواجهة العدو الخارجي، كما يحقق لها مساحات بعيدة في العمق تجعلها نسبيا بمنأى عن الهجمات الجوية، غير أن هذا الوضع في المقابل قد يكون سلبيا في حالة كانت المساحة غير مرتبطة بشبكة جيدة من وسائل النقل.

بالمقابل صنف بوندز **Pounds** دول العالم إستنادا لمساحتها إلى ثماني فئات أساسية وفقا لما يلي:

دول عملاقة: مساحتها أكبر من 6 مليون كم²

دول ضخمة: تتراوح مساحتها بين 2.5-6 مليون كم²

دول كبيرة جدا: تتراوح مساحتها ما بين 1.25-2.5 مليون كم²

دول كبيرة: تتراوح مساحتها بين 650 ألف كم² أقل من 1.25 مليون كم²

دول متوسطة: تتراوح مساحتها بين 250 ألف كم² أقل من 650 ألف كم²

دول صغيرة: تتراوح مساحتها بين 125 ألف كم² أقل من 250 ألف كم²

دول صغيرة جدا: تتراوح مساحتها بين 25 ألف كم² أقل من 125 ألف كم²

دول قزمية: تقل مساحتها عن 25 ألف كم²

الشكل:

يكتسي شكل الوحدات السياسية أهمية بالغة إذا إقترن بعوامل أخرى، حيث أن لشكل الدولة أهميته ودلالته الخاصة على المستويين الداخلي والخارجي، فترتبط الأولى بشكل إدارة الجماعات المحلية وتقترن الثانية بمسائل الدفاع والأمن الخارجي، فشكل يؤثر على إستراتيجيتها الدولية العسكرية، وتتمثل أشكال الدول في:

-**الشكل المحكم:** وهو الشكل الذي يكون فيه المركز الجغرافي للدولة على مسافة منتظمة من الأطراف في جميع الإتجاهات كبولندا وبلجيكا...

-**الشكل المطول:** يتمثل في الدول التي يتعدى طولها ستة أضعاف عرضها كالشيلي

-**الشكل ذو الإمتداد:** تظهر بعض الدول محكمة الشكل بإمتداد ضيق إنطلاقا من أراضيها ليصل إلى أراضي دول أخرى كتايلاند

-**الشكل المجزأ:** شكل الدول المكونة من جزأين جغرافيين أو أكثر

الشكل المثقب: هو شكل الدول الذي يضم بين أراضيها أراضي دولة أخرى أو أكثر فتحتويها أو تحدها من جميع الجوانب

ثانياً-الكيان البشري: المقومات البشرية للوحدة السياسية

يُعنى بدراسة السكان الذين يتجمعون على أرض سياسية واحدة، ويدينون لها بالولاء كمواطنين ويتألف منهم قوامها الحي، حيث تزايد الإهتمام بالدراسات السكانية في الجغرافيا وأصبحت إحدى الفروع المستقلة عن الجغرافيا البشرية منذ خمسينات القرن الماضي، خاصة وأن إهتمام الجغرافيا السياسية هو إيضاح المواضيع التي تؤثر في الظاهرة السياسية، لذلك فإن طبيعة الإهتمام بالعامل البشري تتعلق بالبحث في مقدار التجانس والإنسجام بين الأفراد، الذين يشكل ولائهم للنظام السياسي القائم على قاعدة أساسية لوجود وبقاء الوحدة السياسية، وتتعداه نحو الكشف عن القيمة الفعلية للسكان وقدراتهم في إستغلال موارد الثروة، وأثر كل ذلك في مكانة وأسلوب الوحدة السياسية إجتماعيا وإقتصاديا وإستراتيجيا.

إن فحص أثر العامل البشري في شكل الوحدة السياسية يكون من زاوية الإثنوغرافيا والديموغرافيا

1-حجم السكان :

لا شك أن نمو السكان هو أحد العوامل الأساسية المؤثرة في تاريخ البشرية الإقتصادي والسياسي، فتاريخيا جاءت كثافة التفاعلات السياسية والإقتصادية ما بين الوحدات السياسية كنتيجة مباشرة لزيادة حجم سكانها، حيث تصنف الدول ذات الحجم السكاني الكبير ضمن القوى الكبرى إذ يعتبر من بين عوامل قوة الدولة، وبالمقابل لا تملك القوى الصغرى حجم سكان كبير، غير أن العدد الصغير لمجتمع ما يؤدي إلى تنظيم سياسي بسيط ومتماسك على أساس القرابة أو العرق.

2-كثافة السكان وتوزيعهم:

تقاس كثافة السكان بحاصل تقسيم عدد السكان على مساحة الدولة، وهي تقدم مقياسا لضغط السكان فوق الأرض، حيث يعتبر الكثيرون بأن عامل الكثافة السكانية يكون أكثر تأثيرا في قوة الدولة من تأثير حجم السكان، وهو ما تجسد في تفسير السلوك التوسعي والعدواني نحو الحرب من أجل إكتساب أراضي جديدة تخفف الضغط السكاني الذي تعيشه دول العدوان.

3-خصائص السكان النوعية:

تضاءلت عوامل حجم السكان وكثافتهم بفعل التقدم التكنولوجي لصالح عوامل النوعية، ففي الدول النامية تسيطر الإنشغالات التعليمية والصحية والسوسيو إقتصادية على إهتمامات السكان بفعل قلة الموارد وإنخفاض مستويات الدخل وتدني مستوى المعيشة مما يجعل من كفاءة وطموح الفرد محدودة، أما بالنسبة للدول المتقدمة فإن مردودية الفرد تكون أكثر إرتفاعا ومشاركته السياسية إيجابية حيث يحاول المساهمة في التغيير.

4-التنوع السلالي والثقافي للسكان:

يرتبط وجود أية وحدة سياسية بوجود قطاعات من الأفراد قائم على أساس اللغة والعرق والدين، غير أن مسألة التنوع العرقي واللغوي والديني تثير العديد من المشاكل التي تواجه التجانس القومي والوحدة الوطنية للدولة، فقد كانت إحدى الأسباب المباشرة في إندلاع العديد من الحروب الأهلية والنزاعات الوطنية المؤدية إلى تغيير خارطة العالم السياسي وعلى ضوء التجانس العرقي يمكن ملاحظة ثلاثة أنماط من الدول:

- ✓ -دول يتجانس كل سكانها في سمات واحدة لغوية دينية وعرقية
 - ✓ -دول لها غالبية متماسكة من سكان ذوي سمات واحدة، مع وجود أقليات منتشرة في أقاليم مختلفة من الدولة
 - ✓ دول لها غالبية متماسكة من السكان مع وجود أقلية عرقية أو لغوية أو دينية تعيش متماسكة في بعض أقاليم الدولة
- ويتفاوت تأثير وجود الأقلية الإثنية على سياسات الدول بالنظر إلى:
- ✓ شكل توزيع الأقلية فحدة تهديد التماسك الوطني غالبا ما يزيد في الحالات التي يكون فيها أعضاء هذه الأقلية يعيشون في إقليم واحد

- ✓ مدى التمسك بتراث وملامح ثقافية محددة والتمسك بفكرة الوطن الأم
- ✓ شعور الأقلية بتهميش الحكومات المركزية والتوزيع غير العادل للثروات وبرامج التنمية
- ✓ حجم سكان الأقلية، ومدى غنى إقليمها إقتصاديا، فهذان العاملان يعضدان أكثر من مطالبتها في تحصيل بعض الحقوق السياسية وحتى في مطالبتها الانفصالية

ثالثا-النظام السياسي وشرعية الوحدة السياسية: يعتبر المقوم الثالث للوحدة السياسية بعد كل من الأرض والسكان فالنظام الحاكم الذي يتجسد في الحكومة هو الذي يكسب الوحدة السياسية الشرعية الكاشفة عن

وجودها ومكانتها لدى مواطنيها وفي مجتمع الدول، فهو يمثل الجهة التي تدبر وتسير علاقات الوحدة السياسية وتضمن تأمين السيادة وتأكيد الحقوق في الأرض التي تحتوي الدولة، أي أن نظام الحكم يحمل المسؤولية التي تؤمن النظام وتحرص على الانضباط في الداخل، ويؤمن وضع الدولة ومكانتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى في الخارج.

بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي فإن مصدر قوته تزيد حينما يكون من إختيار الشعب فيكون هذا الأخير هو مصدر ممارسة السلطة، فيما تتراجع قوة نظام الحكم إذا إستمد شرعيته من التسلط والإستبداد، لا تكتسب الحكومة الشرعية من خلال قبول الشعب فقط، بل من خلال إعتراف الدول الأخرى سواء كان هذا الإعتراف صريحا أم ضمنيا، فإن أهم ما يسفر عنه هو قبول بالتعامل معها على إعتبار أنها الممثل الشرعي للدولة في إطار الضوابط التي يفرضها القانون الدولي، وتمليها الأعراف الدولية وإلا تكون الدولة مجبرة على العيش في العزلة، ولا يكون عدم الاعتراف غالبا على شكل النظام الحاكم بقدر ما يكون إعتراضا على السيادة، وإنما هو إعتراض على من يمثل تلك السيادة.

وفي الواقع فإن إستدعاء التجارب التاريخية للإستشهاد بأهمية هذه المقومات الثلاث في تشكيل سياسات الدول، يحيلنا فعلا إلى أهمية الجغرافيا في تشكيل سياسات الدول وبالتالي تحديد مسارات التاريخ، حيث كان الموقع الجغرافي للدول تأثير واضح على تشكيل الإمبراطوريات وتوطيد دعائم الحضارات القديمة، كالحضارة الفينيقية واليونانية في البحر المتوسط نشأت على السواحل التي منحها القدرة على تنمية تجارتها الخارجية فيما شكل الموقع الجزري لبريطانيا حماية طبيعية من الخطر الخارجي فمنحها فرصة الإستثمار في إقتصادها المحلي ففجرت الثورة الصناعية في القرن 18 م، كما أن موقع إمبراطوريات أخرى في الجبال ذات التضاريس الوعرة كالتتار كان له الأثر في إرهاب الخصم وهزيمته وكسب المعارك الحربية، كما كان العامل البشري دور في ترسيخ مكانة القوى الكبرى كجنود أو يد عاملة.

نظريات الجغرافيا السياسية التقليدية:

أولا-المدرسة الألمانية:

1-فريدريك راتزل:

يعتبر من مؤسسي الجغرافيا السياسية، حيث نشر خلاصة أفكاره في كتابه الشهير المسمى الجغرافيا السياسية الصادر عام 1897 ومن مجمل تلك الأفكار نبرزها مختصرة على النحو التالي:

✓ تأثير البيئة الجغرافية على الوحدات السياسية، وإعتبار الدولة كائن حي قائم في مجال محدد يجب المحافظة عليه، والعمل بإستمرار على توسيع المجال الجغرافي حتى تصبح الدولة قوة كبرى، ونمو الدولة عبر التوسع هو تجسيد لنظرية النشوء والارتقاء لداروين التي اثرت في الفكر الجغرافي لراتزل.

تقوم الجغرافيا السياسية على مبدئين: المجال الحيوي(الأرض) والموقع الجغرافي، فالقيمة الجغرافية ومستقبل أي دولة على الكرة الأرضية مرتبطان إرتباط وثيق بهذين المبدئين.

الشعور بأهمية المجال الحيوي يجب أن يتوفر لدى السلطة السياسية والشعب على حد سواء، حتى تتمكن الدولة من المحافظة على أراضيها، ففي حال غياب هذا الشعور قد تتعرض الدولة إلى التفتت والتقسيم إلى دويلات، وتكون مهددة بإستمرار من طرف دول الجوار الجغرافي، وبذلك فإن نمو الدولة يرتبط بثقافة وحضارة شعوب وسكان الأقاليم الجغرافية التي تؤمن بأن التوسع هو نشر لحضارتها ورسالتها العالمية، وهي ثقافة تدفع الدولة الى البحث عن مجالات جغرافية أخرى لزيادة مساحتها. ولذلك فإن الدافع الأول للتوسع في الأراضي يأتي من الدول الكبرى ذات الثقافة السامية لتحمل أفكارها الى الجماعات البدائية المتخلفة.

✓ يستمر نمو الدولة حتى يصل الى مرحلة الضم بإضافة وحدات صغرى إليها والأرض ومن عليها من السكان يجب أن تميزها عن بعضها البعض إذا أراد إتمام عملية الضم.

✓ تعتبر حدود أي دولة العضو الحي المغلق لها، التي تعني سلامة الدولة واستقلالها، وتمكنها من النمو.

✓ غاية الدولة في نموها هو إمتصاص وضم الأجزاء الجغرافية ذات القيمة السياسية كالهول، الأنهار، أو المناطق الساحلية، أو الغنية بالثروات المعدنية.

✓ الميل العام للدولة نحو لتوسع والضم ينتقل من دولة إلى أخرى، ثم يتزايد ويشد على أن الشهية تزداد نتيجة تناولها الطعام.

2-كارل هاوسهوفر:

تأثر بأفكار راتزل، خصوصا بفكرة المجال الحيوي التي تسمح للدولة من النمو، ومن ثم تصبح قوة عظمى، وقد أثرت أفكاره في القائد النازي هتلر، وبالتحديد لما اعتبر بسط النفوذ على المجال الحيوي يرتبط بالعوامل الجغرافية والبشرية، وقد أختزل المشكلة الألمانية في عدد سكانها الكبير الذي وصل قبل بداية الحرب العالمية الثانية إلى 85 مليون نسمة على مساحة جغرافية تقدر بـ 600 ألف كيلو متر مربع، وهي رقعة صغيرة لا تستوعب هذا العدد الضخم من السكان الألمان، ولذلك توجب على ألمانيا التحرك للبحث عن مجالات حيوية تقضي على مشكلاتها الديمغرافية.

ومن أهم أفكاره، إقراره بأن مقومات الدولة القوية تتركز على خمسة مؤشرات، نبرزها على النحو التالي:

1. الموقع الذي تحتله العاصمة يكون مركزي وسط الدولة لتسهيل الدفاع عنه.
2. عدد كبير من السكان لتوفير الأعداد اللازمة من السكان في سن التجنيد لإمداد الجيش.
3. معدل مواليد مرتفع.
4. إتحاد تام بين السكان والأرض.
5. توازن عادل بين سكان الريف والحضر

ثانيا-المدرسة البريطانية:

1-هالفورد ماكندر ونظرية قلب الأرض :

تبنى عالم الجغرافيا السياسية البريطاني "ماكندر" نظرية قلب الأرض في محاضرة " ألقاها في إحدى النشاطات الأكاديمية للجمعية الملكية للجغرافيا عام 1904 إذ كشف عن وجود منطقة محورية عرفت بإسم المحور الجغرافي للتاريخ، كانت لها الأثر الكبير في تفاعلات العلاقات الدولية في مختلف مراحلها التاريخية، كونها شكلت نقطة الارتكاز الجغرافي في صنع تاريخ الإمبراطوريات القديمة، حيث يضم قلب الأرض أقاليم جغرافية إستراتيجية في العالم، أبرزها سهول شرق أوروبا وسهول شرق ووسط آسيا.

وقد رسم "ماكندر" إرتكازا على أهمية تلك الأقاليم في أوقات الحروب، صورة عريضة لحركة التاريخ تتحكم فيها حملات من الغزوات البرية عبر السهوب من الأعماق المجهولة لآسيا، وعبر الممر الرئيسي من جبال الأورال وبحر قزوين، حيث تسير هذه الحركة من المراكز تجاه الأطراف، بحيث سمحت تلك الغزوات من فرض الشعوب الطورانية البدوية سيطرتها على الشعوب والأمم الأخرى، وبذلك أعتبرت تلك الأقاليم حسب "ماكندر" المحور الجغرافي للتاريخ الذي مكن الشرق للسيطرة على الغرب، ومن ثم أصبح قلب الأرض مركزا لتصدير إستبداد وتسلط الشعوب والأنظمة الشرقية المعتدية على أوروبا الديمقراطية.

قامت نظرية "ماكندر" هذه على فرضية رئيسية، مفادها أن الجزء الداخلي من أوراسيا هو مركز العالم سياسيا، مقرا في الوقت ذاته أن السيطرة على هذا المركز الذي يضم أكبر كتلة أرضية في العالم سوف يسمح بالسيطرة العالمية، ولا شك أن القوة البرية التي تبسط نفوذها على قلب الأرض ستنافس بنجاح القوى البحرية العالمية، وكان ماكندر بفرضيته هذه يقصد التنافس الدولي الذي كان يدور بين القوى البرية وعلى رأسها روسيا والصين وألمانيا والقوى البحرية وعلى رأسها بريطانيا، وهذا ما يفسر أن تلك النظرية قامت في سياق التفرع الثنائي للنزاعات بر / بحر بين القوى البرية والبحرية المعروفة تاريخيا وكان قلب الأرض محور تلك النزاعات خاصة في القرن الثامن عشر بين روسيا القيصرية كقوة قارية وبريطانيا كقوة بحرية للسيطرة على شبة الجزيرة الهندية.

بيد، أن الأفكار التي عرضها ماكندر في خضم صراع القوة القارية والقوة البحرية قد تغيرت نسبيا بسبب الاضطراب الإيديولوجي والجيوسياسي الناتج عن الثورة البلشفية، ففي كتاب بعنوان "أفكار ديمقراطية وواقعية" الصادر في عام 1919 راجع "ماكندر" بعض أفكاره بخصوص نظريته الأولى، حيث أستعمل لأول مرة مصطلح "قلب الأرض" بدلا من المحور الجغرافي للتاريخ، إذ برز الاتحاد السوفييتي كقوة قارية ترغب في التقدم والتوسع نحو أوروبا الشرقية والمياه الدافئة من أجل السيطرة على مجمل قارة أوراسيا، ومن ثم طرد القوى البحرية، وكننتيجة لهذا الوضع الجيوسياسي الجديد أضاف في تعديله مناطق جديدة للقلب الأوراسي يشمل شرق أوروبا ويمتد حتى نهر الألب معتبرا الاتحاد السوفييتي السابق ومجموعة الدول المستقلة عنه حديثا المنطقة المحور من أوراسيا.

وقد شكلت آسيا الوسطى إضافة إلى القوقاز حسب المفهوم الجغرافي الجديد لماكندر المفتاح الاستراتيجي لمحاولات السوفييات السيطرة على شرق أوروبا، ولذلك يفهم على نحو أفضل الجهد الذي بذلته بريطانيا

في القرن التاسع عشر كقوة بحرية من أجل حرمان الدولة السوفييتية من عمقها الاستراتيجي الجنوبي على إعتبار وسط آسيا والقوقاز من المناطق الإستراتيجية الهامة المتحكمة في قلب أوراسيا ، كما اعتبرت طيلة الحكم السوفييتي أحد الركائز الأساسية لأمن السوفييات القومي بحكم مجاورتها لدول تحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، ناهيك عن كون آسيا الوسطى قلعة طبيعية كبيرة حصينة لما تتوفر عليه من سهول محاطة في معظم جوانبها بحواجز طبيعية أكثرها جبال وهضاب، حيث أعتبر السوفييات جغرافية المنطقة وخصائصها الطبوغرافية بمثابة الحصن الطبيعي للأمن القومي السوفييتي، وهنا يجب ملاحظة أن وضع قاعدة عسكرية على احد تلك الحواجز يعني الإشراف الكامل على القلب الأوراسي، وقد رشح "ماكندر" روسيا أو ألمانيا للسيطرة والتحكم في هذا القلب، وتعتبر هذه الفرضية في واقع الأمر عن مخاوف البريطانيين من نشوء دولة قارية برية كبرى في منطقة قلب الأرض تمتلك القدرة على بسط نفوذها في المناطق المجاورة، ومن ثم السيطرة على قارة أوراسيا بمجملها.

لقد حدد " ماكندر " في نظريته أن منطقة القلب الأرضي محاطة بما أسماه بالهلال الهامشي الداخلي والهلال الجزيري الخارجي، ويعد الأول في نظره الهدف الغربي والجنوبي والشرقي من قلب الأرض أو منطقة الاتصال بين الأراضي القارية والبحار ويشمل شبه الجزيرة الإيبيرية، إيطاليا، البلقان، اليونان، تركيا، الشرق الأوسط، الخليج العربي، باكستان، الهند....، في حين يتكون الهلال الخارجي من بريطانيا، اليابان، أمريكا، إفريقيا، اندونيسيا، استراليا، وهي دول تقع على أطراف الهلال الداخلي مع وجود منطقة في الوسط مشكلة من الصحراء، ويخشى " ماكندر " من أن تتوسع منطقة قلب الأرض نحو الأطراف الخارجية، مما يفسح المجال للقوى البرية من السيطرة على أوراسيا، وعلى هذا الأساس أحتمل إمكانية تحالف القوى البحرية من الهلال الخارجي مع القوى المتواجدة في الهلال الداخلي لمنع قوة وحيدة للتحكم وبسط النفوذ على الأوراسيا، وأعتبر " ماكندر " أن الأسوأ في التهديدات الممثلة بالاندفاع نحو الشرق تأتي من قبل ألمانيا غليوم الثاني في المرحلة الأولى، حتى من قبل التحالف القاري الروسي الألماني حسبما هو محتمل، وأن سيناريو الوحدة الجيو سياسية بين هذين القوتين البريتين في القارة الكبرى قد يضع حدا للتفوق العالمي الأنجلو ساكسوني، إذ يدعو ماكندر بإقامة حزام من الدول خاصة من دول أوروبا الشرقية قابل لأن تشكل منطقة سد بين ألمانيا وروسيا لمنع تحالفهما في منطقة القلب.

إن التمعن في فكر ماكندر، يقودنا إلى الإقرار بحجم المخاوف التي كانت تساور العالم في القرن العشرين من نشوء دولة قارية كبيرة في منطقة قلب الأرض تمتلك القدرة على التوسع في المناطق المجاورة في

قارة أوراسيا، فتقوم باستغلال مصادرها الضخمة وتطور طرقها البرية، ومن ثم تغزو مجمل اليابسة والبحار للكرة الأرضية لتظهر في الأفق كإمبراطورية عالمية تتحكم في تفاعلات العلاقات الدولية، وبهدف الوقوف في وجه ذلك الرهان الجيو-إستراتيجي للقوة القارية المحتملة، فقد خلص عالم البريطاني إلى فرضية رئيسية مفادها : أن من يسيطر على أوروبا الشرقية يتحكم في قلب الأرض.

ثالثا-المدرسة الأمريكية:

نيكولاس سبيكمان ونظرية حافة الأرض:

عرض عالم الجيوبوليتيك الأمريكي " سبيكمان " في كتابه " جغرافية السلام " الصادر عام 1944 نظرية، ركز فيها على المنطقة المحورية التي يدور حولها التنافس الدولي بين القوى البحرية والبرية، وأعتبر أن الهلال الهامشي الكبير الذي أسماه حافة الأرض الذي يضم كل من أوروبا وشبه الجزيرة العربية والعراق، وآسيا الوسطى، وإيران، وأفغانستان، والهند، وجنوب شرق آسيا، والصين، وكوريا هو المنطقة الوسيطة الواقعة بين قلب الأرض (روسيا في نظره) والبحار المشاطئة.

وقد قامت نظرية " سبيكمان " هذه على أنقاض نظرية " ماكندر "، إذ قلل من بعدم المبالغ الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لقلب الأرض واصفا تلك النظرية بالمبالغ فيها، مقدما فرضية مفادها أن التاريخ الجغرافي للحافة أو الأرض الإطار قد نشأ من تلقاء نفسه وليس بتأثير من قلب الأرض الذي يعتبره مجرد مصب لروافد الحضارة من المناطق الشاطئية، وعلى هذا الأساس تعد حافة الأرض الشريان الذي يمد هذا القلب الحياة بحكم ما تحتوي عليه من مقومات جيو إستراتيجية، فهي تمتلك ثلثي سكان العالم، وتنتج ثلثي الناتج الإجمالي العالمي، وتتضمن أكبر دولتين من حيث عدد السكان والمساحة (الصين، والهند) فضلا على ما تمتلك من موارده طبيعية غنية، وممرات برية وبحرية، وقدرات نووية، الأمر الذي يجعل من تلك المنطقة ساحة لصراعات دولية مستمرة، وقد وصف " سبيكمان " هامش الأرض أو الحافة بمفتاح السياسة العالمية، في حين أطلق على قلب الأرض تسمية الكتلة الأرضية الميتة أو القلب الميت كونه حبيس الحافة، يضاف إلى ذلك أن أكثر من نصف أراضي القلب هي عبارة عن أراضي موحشة جافة تحتلها مساحات شاسعة من الغابات المخروطية الباردة وأراضي الصقيع الدائم، كما أنها أراضي قليلة الثروات مقارنة بثروات الأرض الهامشية.

وقد خلص " سبيكمان " إلى فرضية، مفادها أنه من يهيمن على الأرض الإطار أو الهامش يسيطر على أوراسيا، ومن يتحكم في أوراسيا سوف يسيطر على العالم، وهي فرضية متناقضة تماما مع ما طرحه ماكندر في نظرية قلب الأرض، وقد تأسست نظرية حافة الأرض واقعا على تجربة الحرب العالمية الثانية التي تحقق فيها نصر الحلفاء خلال سيطرتهم على الشواطئ واليابسة في أغلب مناطق حافة الأرض أو الهلال الهامشي الكبير.

فقد كان لتلك التجربة الأثر الكبير في إعداد السياسة الخارجية الأمريكية، وهي في الحقيقة أصل عقيدة الاحتواء التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة معتبرة تلك الرقعة الجغرافية بمنطقة إرتظام التي دارت فيها صراعات دولية من أجل السيطرة على ممراتها ومواردها الطبيعية، وبما أن روسيا هي القلب وتعد بمثابة الظهير الخلفي للأرض الهامشية تسعى دوما من خلال التوغل فيها كقوة قارية الوصول إلى البحار والمحيطات، فيتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية منع التوسع والمد الروسي السلافي عبر تلك المنطقة بإعتمادها على سياسة الإحتواء.

وتعزيزا لهذه الفكرة أعتقد " سبيكمان " أن الإتحاد السوفييتي السابق لم يكن يمتلك الوسائل للسيطرة على العالم مادام لم ينجح في الإستحواذ على الأرض الحافة، ولذلك أكد هذا المنظر على إستمرار المنافسة البرية البحرية على هذه الرقعة الجغرافية الهامة في السيطرة على أوراسيا في إطار سيطرة القوى البحرية على القوى البرية أو القارية وقد مثلت حافة الأرض حسب سبيكمان.

يتضح من خلال عرض فحوى نظرية الأرض الحافة، أن هذا النوع من التفكير الجيوبوليتيكي قد مثل الخلفية التي قامت عليها نظرية الإحتواء التي طرحها جورج كينان عقب الحرب العالمية الثانية لتطويق الإتحاد السوفييتي وحرمانه من التوسع إنطلاقا من هذه المنطقة التي إعتبرت في الفكر الإستراتيجي الأمريكي منطقة إلتقاء وتصادم بين القوى البرية والبحرية في أوقات السلم والحروب، ولذلك أوصت المدرسة الأمريكية المدافعة على القوة البحرية بضرورة تبني الولايات المتحدة الأمريكية كقوة بحرية عقيدة الإحتواء في ظل توقع بروز قوة برية أوراسية تسعى للهيمنة الشاملة على حافة الأرض، ومن ثم منع هذه القوة لبسط نفوذها على كامل أوراسيا.

مدارس الجغرافيا السياسية المعاصرة

أولا- المدرسة الأمريكية:

زبغينو بريجنسكي ونظرية المساحة الوسطية:

أكد المنظر الأمريكي "بريجنسكي" في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى على أهمية أوراسيا الإستراتيجية، حيث وصفها بمنطقة المحور الجيوبوليتيكي للقارة الآسيوية على اعتبارها مجال نفاذ للمناطق الآسيوية المهمة، وحاحب الموارد عن اللاعبين الإستراتيجيين في قارتي آسيا وأوروبا، بإعتبارها نقطة إرتكاز أساسية في تنفيذ مشروع القيادة العالمية، وقد أستندت هذه الرؤية على حقيقة تاريخية تمثلت في تطلع الإمبراطوريات القديمة مثل الإمبراطورية الرومانية والصينية، والمغولية إلى التوسع وتحقيق النفوذ العالمي بمحاولات سيطرتها على هذه الرقعة الجغرافية الهامة من العالم تعزيزا لهذا الطرح يوضح " بريجنسكي"، أن الرهان الرئيسي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو السيطرة على الأوراسيا التي تمتد من أوروبا الغربية حتى الصين تكون فيه آسيا الوسطى المنطقة الإستراتيجية الأكثر أهمية المتحكمة في هذا المجال الجغرافي الرحب، وفق هذا المنظور فإن أي توسع من الغرب الى الشرق ومن الشرق نحو الغرب لابد أن يمر عبر تلك المنطقة باعتبارها منفذ إستراتيجي للقارة الأوراسية، وبذلك فهي أحد مفاتيح العقائد الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأوراسيا التي تسمح بفرض الهيمنة الشاملة على المستوى الكوني، فاذا كان الهدف في نظره من بسط النفوذ على أوروبا الغربية والوسطى هو تحييد بناء الوحدة الأوروبية المنافس الجيو إقتصادي القوي للولايات المتحدة الأمريكية وإعتبارها القطب الأكثر تحركا في الجهة الغربية الأوراسية، فإن الهدف من السيطرة على آسيا الوسطى إضافة الى القوقاز سوف يمكن الأمريكيين من التوغل في منطقة تتضمن إستراتيجية إسلامية تعد مفصولة نسبيا عن الحضارة الغربية الأوروبية، كما يسمح السيطرة على هذا المجال الجغرافي التحكم في العمق الحيوي والإستراتيجي لروسيا والعالم السلافي - الأرثوذكسي بإعتباره من المناطق الأكثر أهمية في العالم.

ويرى " بريجنسكي " أن موقع آسيا الوسطى الجغرافي يجعل منها جسر رابط بين الشرق والغرب، ومن ثم فإن تلك المنطقة تكتسب أهمية جيوبوليتيكية كونها تربط الجهتين الأكثر ثراء ونشاطا في شرق أوراسيا وغربها، وباكتسابها هذه الميزة الجغرافية الفريدة من نوعها شكلت المنطقة المساحة الوسطية للقارة الأوراسية التي تعد ساحة لتنافس القوى الكبرى بغرض فرض الهيمنة العالمية الشاملة، وعلى أساس هذا التصور أوصى هذا المنظر الولايات المتحدة الأمريكية بسحب تلك المنطقة الى داخل الفلك الغربي التي تتزعمه، حيث يتوجب عليها منع خضوع آسيا الوسطى والقوقاز من سيطرة لاعب دولي واحد بهدف منع الشرق من التوحد بهدف الحفاظ على النفوذ الأمريكي وعدم إزاحته من أوراسيا، وتحقيقا لهذا البعد الجيواستراتيجي

يتوجب على القيادات الأمريكية ضرورة ملء الفراغ الناشئ عن تفكك الإتحاد السوفييتي، حيث يسمح للقوة العظمى حسب منظوره التمدد في شطر الفراغ الأوراسي، وأن التوقع في هذا الحيز الجغرافي بعد ما تم طردها منه أكثر من أربعين سنة من طرف السوفييات يخدم المخطط الأمريكي الكوني المتعدد الأبعاد، ويحقق طموح بناء القوة الكونية الكاسحة ولن يتأتى ذلك إلا عبر إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضي جمهوريات آسيا الوسطى تحقيقا الإدراك الإستراتيجي القائم على أن المنطقة تتوسط العالم وتتحكم في حركة توسع القوى الإقليمية والدولية من الغرب نحو الشرق، ومن الشرق باتجاه الغرب وإعتبارها المنفذ الإستراتيجي لأوراسيا، فالسيطرة عليها يعني الهيمنة على مجمل العالم.

لقد برر بريجنسكي حتمية بسط النفوذ الأمريكي في أوراسيا بإعتبارها جزء من منطلق أنها تضم معظم دول العالم، وتتسم بالتواجد السياسي القوي والديناميكية، كما تضم أكبر سكان العالم بتعداد يصل إلى 75 بالمائة، ويوجد بها 60 بالمائة من الناتج الإجمالي، و75 بالمائة من موارد الطاقة العالمية، وتضم أوراسيا أكبر القوى النووية والعسكرية والإقتصادية، والأهم من كل هذا فان هذه القوى الإقليمية والعالمية التي تمتلك هذه المقومات كالهند والصين وروسيا تتحرك بقوة في هذا المجال الجغرافي قصد تحقيق طموحها الهادف إلى تحدي الزعامة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، كل هذه المعطيات جعلت من أوراسيا خاصة في الجزء الآسيوي الشرقي منها المتضمن آسيا الوسطى والقوقاز منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بل الأكثر من ذلك فقد أصبحت هذه الرقعة الجغرافية حجر الزاوية في الإستراتيجية الأمريكية للسيطرة والهيمنة على عالم ما بعد الحرب الباردة. ويعزز هذا المنظور ما ذهب إليه " ستيفن كيلز " أحد المتخصصين والباحثين الأمريكيين في آسيا الوسطى بقوله: " أن المنطقة تتحول إلى بؤرة تنافس دولي سيجعل منها واحدة من المناطق الساخنة في العالم، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم منذ فترة بحملة قوية غير معلنة تهدف إلى السيطرة عليها، وكذلك تفعل روسيا وإيران وقوى أخرى، على شكل تنافس شديد جعلها أحدث ساحة عالمية لسياسات القوى الإقليمية والعالمية.

المدرسة الروسية:

ألكسندر دوغين الأوراسية:

بحكم خصوصية روسيا الروحية وجوهرها الثقافي التاريخي المتميز كما يرى عالم الجيوبولتيك الروسي ألكسندر دوغين، فان هذه الدولة تسعى إلى الحفاظ على تميزها أمام تحديات الغرب وتقاليده الشرق رافعة

شعار " لا الشرق ولا الغرب بل أوراسيا "، وهو ما يجعلها تتمتع بإستقلالية وهوية ذات طبيعة خاصة، وبما أن روسيا هي المحور الجغرافي للتاريخ فإن مصالحها الإستراتيجية لا تنفصل عن الأراضي الأوراسية التي تضم شرق أوروبا ووسط آسيا والقوقاز، فبسط هيمنة الروس على هذه الأقاليم الجغرافية يعد بمثابة المبدأ المؤسس والمحدد لآفاق الجيوبوليتيك للدولة الروسية الراسخ في سلوكها والمرتكز على الفكر التوسعي الإمبراطوري القديم.

ونتيجة لهذا الرهان الجيوسياسي وبحكم موقعها الجغرافي الهام سواء في الحقبة القيصريّة أو السوفييتية اعتبرت تلك الأقاليم من الناحية التاريخية كحاجز صد إستراتيجي في مواجهة التهديدات الخارجية، حيث كانت وفق عقيدة الأمن القومي السوفييتي بمثابة الخاصرة الجنوبية للإتحاد التي يتوجب حمايتها من أي تأثيرات وتدخلات خارجية، التي تعني المساس بسيادة وأمن الدولة السوفييتية، وعلى هذا الأساس فقد حددت هذه العقيدة خيارات صناع القرار السوفيات تجاه تلك المنطقة سواء بممارسة ضغوطات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية على جمهورياتها السابقة، للحد من تأثيرات التدخلات الخارجية، ومن ثم الحفاظ على المصالح السوفييتية وإبقائها ضمن مجال نفوذ روسيا الفدرالية.

بعد إنقضاء فترة غير طويلة في السياسة الخارجية الروسية أطلق عليها نقادها تسمية توجهات رومانسية موالية للغرب، برز تيار فكري بقيادة ألكسندر دوغين يدعو روسيا إلى انتهاج دورا خارجيا أكثر إثباتا للوجود يحمل صبغة سلافية واضحة، حيث يركز هذا الدور أكثر على الطابع القومي لحماية مصالح الروس خارج حدود دولتهم، وقد أطلق على هذا التيار تسمية بالفكر الأوراسي الذي يركز على ضرورة توجه الدولة الروسية نحو أوراسيا كخيار يطرح نفسه بصيغة سوفييتية جديدة معدلة جغرافيا ومنقحة إيديولوجيا وسياسيا وإقتصاديا وحتى ثقافيا، وقد يشكل هذا الخيار ليس فقط المخرج الأقل صعوبة من أجل أن تستقر روسيا الفدرالية على هوية حضارية جديدة، بل قد يكون المجال الذي تستطيع فيه التحرك بحرية وبشكل فعال، بحيث يتوجب على الروس الحضور القوي والمناورة الواسعة في المجال الأوراسي الذي يشمل مجموعة الدول المستقلة حديثا، والذي يمكن روسيا من أن تصبح الدولة المحورية في النظام الدولي الجديد، وأن تكون فاعلا في هذا النظام من موقع قوة.

وقصد إستعادة روسيا الإتحادية لدورها الديناميكي على المستوى العالمي، ركز دوغين على أولوية البعد الجيوبولتيكي في توجهات سياستها الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، فحسب هذا المنظور فإن ترك المجال للتوسع الغربي وبالأخص التغلغل الأمريكي نحو القارة الأوراسية سوف يقلل من فرص حضورها في

مجالاتها الحيوية التقليدية، ومن ثم حرمانها من لعب دور محوري في تفاعلات النظام الدولي الجديد. وتعزيزاً لتلك النظرة يرى هذا المنظر، بأن تطبيق الفكر الجيوبولتيكي وتجسيده على أرض الواقع كعقيدة تتحكم في السلوك الروسي الخارجي سيفضي لا محالة إلى إحياء النفوذ العالمي للروس، ويعيد التوازن الإستراتيجي مع الغرب الذي تم خرقه لصالح الأطلسية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبناءً على هذه الرؤية الجيوبولتيكية ينصح "دوغين" صناع القرار في روسيا بضرورة بعث فكرة عالم الجيوبولتيك البريطاني "ماكندر" حول المحور الجغرافي للتاريخ الذي تكون فيه روسيا الإتحادية قلب الأرض الجديد، الأمر الذي يمكنها من السيطرة على الأرض المحورية في الكتلة القارية الأوراسية.

وعليه فإن مهمة روسيا حسب هذا المنظور تتلخص في تعزيز الإتجاهات الدافعة نحو المركز وإبقاء هذه المنطقة وكل المناطق الواقعة في مجالها الجنوبي تحت السيطرة الإستراتيجية الروسية على نحو إقامة بنيان راسخ يعتبر امتداداً للتقاليد الجيوسياسية لروسيا القيصرية والسوفيتية التي كانت تحافظ دوماً على نفوذها ووجودها الإستراتيجي من خلال نظام رقابة مرن ومتنوع العناصر، ويستند هذا التصور على إدراكات واقعية تحتم على القادة الروس الانتباه لها، تتمثل في إيجاد صيغة واضحة لمفهوم العدو أو الخصم الجيوسياسي كعنصر رئيسي في البيئة الجيوبولتيكية الجديدة لروسيا، ومن الواضح أن العدو الرئيسي في هذه البيئة هو الأطلسية أو الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى دوغين بأن رصد النزعة الجيوبولتيكية تجاه أوراسيا تكمن أساساً في ثقافة الروس التوسعية، بحيث يستندون إلى تجاربهم التاريخية المطبوعة بديناميكية وتطلع الشعب الروسي إلى التوسع والإعمار الحضاري عبر مجموع أراضي أوراسيا التي تشمل حدودهم الجنوبية، ويظهر هذا التوجه تاريخياً عبر المصالح الإستراتيجية الروسية التي لم تتفصل عن أراضي هذه المنطقة، فالشعب الروسي يحمل رسالة عالمية تجعله يتحرك بصورة منظمة من أجل بناء إمبراطوريته القديمة التي كانت تضم مزيجاً من الأقوام والثقافات والأقاليم، لذا فإن التوسع المنهجي اللا محدود للحفاظ على النفوذ الروسي في أهم الأقاليم الجغرافية لأوراسيا ليس إعتباطياً بل هو جزء لا يتجزأ من الوجود التاريخي والعقلية الروسية الحاملة لرسالة حضارية تتماشى مع حدود الإمبراطورية المترامية الأطراف، ويؤكد هذا الطرح أحد الجيوبولتيكيين الروس "غوميليوف ليف" بإقراره أن الشعب الروسي لا يقتصر على العرق السلافي، بل يشكل خليطاً من الأعراق جعلته يكتسب خصوصية، فالتمازج بين السلاف والأتراك على سبيل المثال يبرر النزعة الروسية لإعادة نفوذها في الجمهوريات الإسلامية المأهولة بالعرق التركي، فإحياء تاريخ الإمبراطورية القيصرية والسوفيتية في المنطقة لابد أن

يراعي ذلك التمازج العرقي الذي يشكل التاريخ الروسي المتحكم في توجهات السياسة الروسية، والمحدد لهوية هذه الدولة ومصيرها في هذا المجال الحيوي، وكننتيجة لذلك تبنى التيار الأوراسي في أفكاره الجيوبولتيكية الهوية كمسألة جوهرية، إذ توجد علاقة وطيدة بين النزعة القومية وتوسع الروس في أوراسيا خلال قرون طويلة من تاريخ بناء إمبراطوريتهم.